العدد 49

سلسلة
أوراق بحثية

الصراع العسكري المستجدّ في السودان
قراءة في
السياق والدوافع والسيناريوهات

إعداد

الدكتور سليمان منغاني

الدكتور موديبو دانيون

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

حزيران 2023

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

أوراق بحثية

الصراع العسكري المستجدّ في السودان

قراءة في

السياق والدوافع والسيناريوهات

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

أوراق بحثية

العنوان: الصراع العسكري المستجدّ في السودان، قراءة في السياق والدوافع والسيناريوهات

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: الدكتور سليمان منغاني، الدكتور موديبو دانيون

تاريخ النشر: حزيران 2023

رقم العدد: التاسع والأربعون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف كافيه 77 - بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o. Box: 24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: ccsd@dirasat.net

http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

ملخّص تنفيذي..... 5

مقدّمة..... 6

أولًا: الوضع الرّاهن في السودان..... 7

1.1 الطريق إلى المواجهة..... 7

1.2 المواقف والوساطات الخارجية..... 9

ثانيًا: أسباب الصراع..... 12

2.1 الأسباب الدّاخليّة..... 13

2.1.1 العامل السياسي..... 13

2.1.2 العامل الاقتصادي..... 14

2.1.3 العامل الثقافي والإثني..... 16

2.2 الأسباب الخارجيّة..... 17

2.2.1 العامل الجيو-استراتيجي..... 17

2.2.2 العامل الجيو-اقتصادي..... 21

ثالثًا: سيناريوهات الأزمة..... 22

رابعًا: ارتدادات الأزمة..... 25

الخاتمة..... 28

لائحة المصادر:..... 30

ملخص تنفيذي

يعكس احتدام الصراع العسكري المندلع في السودان من منتصف نيسان الماضي بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع تقاطعًا معقّدًا لعوامل داخلية وخارجية في ظل الفشل المتمادي للمرحلة الانتقالية التي كان يُفترض أن تنتهي بانتقال السلطة إلى المدنيين وتوحيد المجموعات المسلحة في إطار الجيش السوداني. إن التضارب العميق في المصالح الداخلية والخارجية حول هاتين المسألتين في ظل سلطة مركزية متشظية جعلت الواقع السوداني شديد الهشاشة لا سيما عند اقتراب الاستحقاقات السياسية.

في الشق الداخلي دأب المجلس العسكري على مقاومة عملية نقل السلطة للمدنيين وإن حاولت قوات الدعم السريع لاحقًا استمالة القوى المدنية للضغط على الجيش. وقد برز خلاف شديد قُبيل الاشتباكات حول دمج المجموعات العسكرية، بما فيها قوات الدعم السريع، في الجيش السوداني الذي حاول قائده تسريع العملية وحصرها ضمن مهلة عامين وهو ما رفضه قائد قوات الدعم السريع. وفي الشق الخارجي كانت قوات الدعم السريع شريكًا محليًا حيويًا لكل من الإمارات وروسيا حيث تتقاطع المصالح الأمنية والاقتصادية ومعاداة الإسلاميين، فيما وجدت كل من مصر والسعودية وقطر نفسها أقرب إلى الجيش السوداني الذي لا يزال للإسلاميين تأثير فيه. في المقابل حاول كيان العدوّ الإسرائيلي الانفتاح على الطرفين ضمن مسار التطبيع إلا أن علاقاته العميقة كانت مع قوات الدعم السريع. أما الولايات المتحدة فكانت تجد منذ انطلاق مسار التطبيع وتطويع النظام الجديد أنها أمام فرصة لإعادة بناء السودان وفق صيغة جديدة متماسكة (مركزة القوة العسكرية وتفعيل السلطة المدنية) وتحويله إلى دولة تابعة تمامًا بمقدار من الاستقرار والقدرة على أداء وظائف إقليمية في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

ويبدو أن القتال جرى وفق انقسام المصالح الداخلية الحادّ في لحظة تراكم الاستحقاقات والمواعيد السياسية، سعى كل طرف خارجي لدعم المجموعة الأقرب إليه لفرض وقائع ميدانية على طاولة التفاوض. ومن المرجحّ أن يواصل الفريقان لفترة اختبار حدود قوتهما الميدانية ولكن في ظل حرص إقليمي دولي على احتواء الحرب نظرًا لمخاطرها الكارثية في الداخل والجوار. وعليه ستسعى واشنطن إلى ضبط التصعيد ومحاولة استخدام الإرهاق المتبادل لإعادة إطلاق العملية السياسية.

مقدمة

فيّ 15 نيسان/أبريل 2023 اندلع فجأة قتال عنيف في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع شبه العسكرية نتيجة صراع على السلطة بين قائدين هما اللواء عبد الفتاح البرهان الذي يقود الجيش والبلاد من جهة ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي)[1] قائد قوات الدعم السّريع من جهة أخرى. علمًا بأن بنية المؤسّسة العسكريّة السودانيّة تقوم على تعدّديّة واضحة في ظلّ السياسة التي تبنّاها الرئيس المخلوع عمر البشير والمتمثلة في دمج العديد من الكيانات شبه العسكريّة في بنية المؤسّسة العسكريّة النظاميّة دون تحديد دقيق لمهامّ كلّ منها أو طبيعة علاقتها الهرميّة ضمن القوات المسلّحة السودانيّة. وقد أفرز هذا الوضع حالة من عدم الاستقرار انعكست سياسيًّا في تحديد موازين القوى وحصة المؤسّسة العسكريّة ضمن مجلس السيادة.

ولئن اعتُبِر الأمرُ في البداية صراعًا عابرًا يمكن إخماده إمّا بتفوّق أحد الطّرفين على الآخر أو بالمفاوضات فإنّ مجريات الأحداث تكاد تخرج عن السيطرة بعد مقتل المئات وتشريد مئات الآلاف من سكان العاصمة الخرطوم ودارفور وغيرها من المدن التي لا تزال تتعرّض للنهب والنقص في الأدوية وصعوبة الحصول على الماء والغذاء. هذا الخلاف بين الرّجلين يخفي الكثير من أبعاد الصراع الدائر اليوم في السودان، بسبب تعدّد أطراف النزاع وتشابك أدوارها وتدافعها للسيطرة على الجغرافيا السياسية والاستراتيجيّة السودانيّة، وتحقيق مكاسب سياسيّة واقتصاديّة وجيواستراتيجيّة. الأمر الذي زاد من غموض الأزمة واستشكال تشريحها.

تتّسم خريطة القوى السياسيّة السودانيّة الحاليّة بقدر كبير من التعقيد والتشابك، لكن يمكن رصدها في أربع قوى أساسيّة: المؤسسّة العسكرية بفرعيها (القوّات المسلّحة والدعم السريع)، والقوى المدنيّة كقوى "**الحرّية والتغيير**" التي قادت الحراك الشعبي ضدّ الرّئيس عمر البشير، والفصائل المسلّحة الموقّعة على اتفاقية جوبا للسلام في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2020. وهناك محدّدان رئيسان يضبطان عملية التغيير المستمرّ في السودان بالنسبة إلى اللاعبين المحليين:

[1] محمد حمدان دقلو (حميدتي) قائد قوات الدّعم السريع تاجرُ جمال سابق من دارفور. كان قائد إحدى ميليشيات الجنجويد التّي وظفها عمر البشير لإخماد تمرد في دارفور في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وخرجت قوات الدعم السريع من هذه الميليشيات المنتمية إلى قبائل بدوية أفقرها التصحّر. عمل رجال الميليشيات هؤلاء كـــ "**حراس حدود**" سيطروا على حركة المرور، وآثروا أنفسهم بأخذ الأموال والبضائع من المعبر وباستخراج الذهب. يواجهه اللواء عبد الفتاح البرهان قائد الجيش وهو من قرية في وادي النيل، وكان قائدًا للقوات المسلحة بدارفور.

أولًا: التشظّي والانقسام. إذ لم يعد ممكنًا الحديث عن المؤسسة العسكريّة أو "**قوى الحريّة والتغيير**" ككتلة واحدة[2].

ثانيًا: حالة السيولة الغالبة على التفاعلات السياسيّة في السودان تنذر بقيام تحالفات جديدة مختلفة عمّا اعتاده المشهد السوداني القديم.

بناء على ما تقدّم يتبيّن أنّ الصّراع المفاجئ في السودان فجّر وضعًا مأزومًا نتيجة تراكمات تحتاج تفسير وتوضيح للوقوف على أسباب خفيّة داخليّة وخارجيّة، تتداخل فيها قوى إقليميّة غربيّة وشرقيّة إضافة إلى دول الجوار. ولعلّ استقراء نتائج هذه الأسباب قد يمكّن من استشراف مآلات الصّراع ومخاطره.

أولًا: الوضع الرّاهن في السودان

1.1 الطريق إلى المواجهة

شهدت الأشهر الأخيرة التي سبقت اندلاع المعارك توترًا متصاعدًا مرتبطًا بمواعيد لإنشاء سلطة مدنية انتقالية وإقرار دستور جديد، وفي تلك الأثناء عززت واشنطن من ضغوطها لدفع المسار السياسي ودمج القوى العسكرية المختلفة تحت مظلة الجيش السوداني. وافترقت المصالح حول المسألتين، فقوات الدعم السريع كانت تسعى لمسار دمج طويل الأمد فيما طرح الجيش مدة عامين، وفي المسار المدني كان الجيش يسعى للمماطلة بينما كانت قوات الدعم السريع تجد في الجهات المدنية عامل ضغط على الجيش السوداني. من ناحية ثانية، تعمّقت خلال السنوات الأخيرة المصالح الإقليمية والدولية مع طرفي الصراع، فروسيا والإمارات وكيان العدوّ الإسرائيلي عمّقت مصالحها مع قوات الدعم السريع فيما كانت مصر وقطر والسعودية أقرب إلى الجيش السوداني. على أن واشنطن، لا سيّما بعد التطبيع السوداني، اتبعت مقاربة براغماتية بين ثلاثي برهان – حميدتي- القوى المدنية وكانت تضغط لتأهيل النظام السوداني من خلال ضبطه داخل عملية سياسية تعزّز المسار المدني وتوحّد المرجعية العسكرية بهدف تعميق نفوذها في السودان من خلال سلطة مركزية كفؤة ومستقرّة يمكن أن تمارس أدورًا إقليمية جديدة.

تشير الأحداث المتسارعة في الساحة السودانية، منذ اندلاع الاشتباكات المسلّحة بين أطراف النزاع، إلى أن البلد أصبح على شفير حرب أهلية قد تسرّع انهيار السودان ككيان سياسي ودولة. فليست الأزمة

[2] بقدر ما كان التنوّع في تركيب قوى الحرية والتغيير عاملًا حاسمًا في تعزيز قدرتها على تمثيل مطالب وطنية عريضة تحظى بأكبر قدر من الإجماع، والتخفيف من حدّة الاستقطاب الثنائي بين العسكريين والمدنيين، كان هذا التنوع عاملًا سلبيًا في إضعاف البنية التنظيمية لهذا التحالف الموسّع، وتعريضه للخلافات الداخليّة؛ إذ إنّها تتشكّل من مجموعة من الأحزاب التي تختلف جذريًا فيما بينها في كثير من القضايا ذات الارتباطات الإيديولوجية، ولها رؤية متناقضة حول ملفّات وقضايا داخلية وخارجيّة خطيرة وحسّاسة، الأمر الذي أضرّ كثيرًا بتماسك بنية الحكم الانتقالي.

الراهنة إلا نتيجة سلسلة من التراكمات التاريخية الممتدة لعقود طويلة من عدم الاستقرار السياسي، بسبب هشاشة تجربة الحكم الديمقراطي، بحكم عقود طويلة من عسكرة الحياة السياسية، وإذكاء النعرات العِرقية والقبلية والمناطقية. ويتداخل في تشكيل مركّب الأزمة أطراف داخلية وأخرى خارجية إقليمية ودولية، بالنظر إلى مكانة السودان الجيوستراتيجية في المنطقة، وعمق الصراع بين الأخوة الأعداء لاختلاف مصالح الطرفين المتابعين.

أدى تفجّر القتال إلى مناخات عارمة من القلق المتزايد من التداعيات الداخلية والإقليمية للصراع وما أدّى إليه من تدمير واسع للعديد من المنشآت السكنية والصحية والخدمية[3]. تقع الخرطوم ودارفور على خط المواجهة لكن القتال امتد إلى مدن أخرى في الشمال والجنوب. خلال الأسبوع الأول وقع ثلثا القتال في بلدات يزيد عدد سكانها على 100 ألف نسمة. اندلعت أعنف المعارك حتى 24 نيسان/أبريل في الخرطوم ومدينتها التوأم أم درمان وكذلك في الأبيض وإقليم دارفور واستخدم فيها الجيش الوسائل الجوية لضرب قوات الدّعم السريع، التّي ردّت بالاستيلاء على المباني والمدارس والشركات والمراكز الصحية وإضرام في المنازل والأسواق في دارفور وفي الفاشر (شمال دارفور). وأصبحت السلع الأساسية نادرة، ولا سيّما في الخرطوم (...). ولا يمكن للأشخاص المستضعفين مغادرة المناطق الأكثر تضرّرًا لأن تكاليف النقل زادت بشكل كبير. ولذا دعت جهات عدّة إلى التهدئة والمفاوضة.

لقد عرف قُطبا الصراع بعضهما البعض لفترة طويلة، وكانا يعملان يدًا بيد لمدّة أربع سنوات إثر الإطاحة بعمر البشير في عام 2019 بعد أشهر من الاحتجاجات الشعبية وتوصّلا إلى اتفاق على تقاسم السلطة بين المدنيين والجنود، بحيث تولّى البرهان وحميدتي رئاسة مجلس السيادة المكلّف بالإشراف على الانتقال إلى الحكم المدني. وفي خريف عام 2021 أطاحا بعبد اللّه حمدوك رئيس الوزراء المدني. ومنذ هذا التاريخ حكم الجنرالان السودان، لكن اتحادهما كان أشبه بـ "زواج مصلحة" نتيجة الخلاف حول دمج القوات شبه العسكرية في الجيش.

ورغم تورّط طرفي الصراع في السودان بمشروع التطبيع، واشتراكهما في طريق العمالة مع الكيان الصهيوني، تبقى علاقة "إسرائيل" بحميدتي هي الأساس والمعوّل عليها، قياسًا على العلاقة الطارئة مع البرهان. فحميدتي هو المتورّط الأساسي في الانقلاب على نظام البشير. وجاءت زيارة البرهان للكيان المؤقت في إطار عملية التفاف براغماتية ترسم من خلالها مفاعيل التطبيع مع أجهزة الدولة الرسمية وليس مع قوات الدعم السريع، وبالتالي عدم ترك الأمر لحميدتي لكي يتفرّد بهذا الملف، ليكون في

[3] تتحدّث وكالات الإغاثة عن وضع إنساني كارثي دفعها لتعليق أعمالها والتوقف عن تقديم الدعم والرعاية لثلث سكان السودان البالغ عددهم 46 مليون نسمة. كما أنه ينتظر انسحاب عدد آخر من المنظمات الخيرية والإغاثية، ومن الوكالات الإنسانية، كمنظمة الصحة العالمية، التي أطلقت تحذيرات من التبعات الخطيرة لهذه الأوضاع، نتيجة نقص المياه والغذاء والخدمات الطبية، وغياب شبه كامل للمرفق الصحي الذي خرج 84٪ منه من الخدمة.

المستقبل مفتاح العلاقة مع الولايات المتّحدة و "إسرائيل". كما أنّ حميدتي نجح في بناء علاقات واسعة ومتنامية مع كل من روسيا - الطامعة في مناجم الذهب التي هي تحت تصرّفه- والصين الباحثة عن موطئ قدم جديد لها، بفضل العراب الإماراتي تمويلًا، والإسرائيلي تسليحًا وتدريبًا لوجستيًا.

صحيح أنّ التوقيع تمّ على اتفاق لاستئناف الرحلة نحو السلطة المدنية في كانون الأوّل/ديسمبر 2022 بين الأحزاب السياسية والجيش، لكن البرهان وحميدتي لم يتمكّنا من الاتفاق على شروط ضمّ المنظمات المسلّحة الثورية إلى القوات المسلحة، لأنّ حميدتي الذّي طوّر خطابًا مدافعًا عن "**المناطق المهمّشة**" مثل دارفور رأى أنّ ذلك سيؤدّي إلى فقدان استقلاله أمام البرهان الذي يجسّد مناطق وادي النيل ونخبة البلاد، فاتّهم زعيم قوات الدّعم السريع الجيشَ النظاميَّ بالتواطؤ مع الإسلاميين. وبذا أصبح الصّراع مناطقيًا وإيديولوجيًا. في المقابل تقول السردية المضادة بأن الأحداث كانت نتيجة تمرّد قوات الدعم السريع على القوات المسلّحة السودانية في بعض الأماكن في الخرطوم وفي مناطق أخرى من أجل الاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب العسكري. وأكدت أن القوات المسلحة السودانية سعت إلى الحفاظ على "**الوضع الراهن**" المعترف به على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، قبل أن يتخذ رئيس المجلس السيادي الانتقالي قرارًا بحلّ قوات الدعم السريع وإعلانها "**قوات متمرّدة**"، رغم اندماج بعض وحداتها في القوات المسلحة السودانية. وقد رأى المندوب الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة الحارث إدريس الحارث (محسوب على البرهان) أنّ "**الأحداث الحالية ما كانت لتحدث لو أن المجتمع الدولي قد أوفى بالتزاماته بتقديم الدعم المالي اللازم لإكمال عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور**".

1.2 المواقف والوساطات الخارجية

تم الإعلان عن عدّة هدنات لكن لم يتمّ احترامها إلا جزئيًا. وقدّم عدد من الفاعلين الإقليميين والدوليين أنفسهم كوسطاء مثل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وهما جزء من "**الرباعية**" أي مجموعة الدول الوسيطة التي تضمّ إليهما المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة. كانت هذه الدول قد عملت على تنظيم مناقشات بين الجيش والجهات الفاعلة المدنية في السودان. وثمّة لاعب آخر في المفاوضات هو "**الآلية الثلاثية**" التي ولدت عام 2022 للتوسط في الانتقال السوداني وتضمّ الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، وهي منظمة لدول شرق إفريقيا.

ويبدو أنّ الوساطة السعوديّة الأميركيّة فيما يسمّى "**محادثات جدّة**" قد نجحت في 20 أيار/مايو إلى حدّ ما كأولى محادثات يتّفق بموجبها الطرفان على هدنة فيحترمانها. إذ دخل اتفاق وقف إطلاق النار بين

الجيش وقوات الدعم السريع حيّز التنفيذ لمدة 7 أيام من مساء 22 أيار/مايو إلى 29 منه مع استمرار المحادثات بين الجانبين من أجل التمديد[4].

ومن أجل تكثيف الجهود لاستمرار الهدنة عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي اجتماعًا في 27 أيار/مايو على مستوى رؤساء الدول والحكومات لبحث الأزمة السودانية، بينما كان الهدوء الحذر يسود جبهات القتال بين الجيش وقوات الدعم السريع. وقدّم رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فكي في الاجتماع تقريرًا للقادة يتضمّن رؤية الاتحاد الإفريقي لحلّ الأزمة السودانية. وتتضمّن الرؤية وقفًا شاملًا لإطلاق النار وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية، واستئناف حوار شامل يضمّ كافة السودانيين. وقال فكي إن مجلس السلم والأمن يطالب بإشراك المدنيين في مفاوضات وقف إطلاق النار بالسودان. ودعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى التوصل لوقف دائم ومستدام لإطلاق النار في السودان، مشيرًا إلى أهمّية التنسيق مع دول الجوار لإنهاء الأزمة[5].

ولعلّ ما يقلق بعض الوسطاء هو دعوة عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة السوداني وقائد الجيش إلى إنهاء مهامّ مبعوث الأمم المتحدة فولكر بيرتس، واتهمه بأنه منح انطباعًا سلبيًا عن حيادية الأمم المتحدة واحترامها سيادة الدول، وأنّ سلوكه يتسم بنسج التعقيدات وإثارة الخلافات بين القوى السياسية، وفق تعبيره، مما أدّى إلى أزمة منتصف نيسان/أبريل 2023. وذكر البرهان أنه ما كان لقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي) أن يتمرّد -حسب وصفه- لو لم يجد إشارات ضمان وتشجيع من عدد من الأطراف ومن بينها بيرتس. وأكّد أنّ بيرتس مارس التضليل في تقاريره بزعمه أن هناك إجماعًا بشأن الاتفاق الإطاري الموقّع بين مجلس السيادة ومكوّنات مدنية سودانية، أبرزها قوى الحرية والتغيير- المجلس المركزي. غير أنّ الولايات المتحدة أعربت عن قلقها بهذا الشّأن. وقالت الخارجية الأميركية إنها تؤكّد دعمها لبيرتس الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان ورئيس البعثة الأممية "**يونيتامس**"، مبيّنة أنه يتمتّع بثقة واشنطن لـ"**تنفيذ مهامّ البعثة**".

---

[4] على أنّ قوات الدعم السريع اتّهمت الجيش السوداني بعدم الالتزام بالهدنة الإنسانية، وبالاستمرار في تحويل مستشفيات "**المعلم**" و"**الأمل**" و"**البان الجديد**" و"**السلاح الطبي**" بالعاصمة الخرطوم إلى ثكنات عسكرية ومخازن للسلاح واستخدام بعضها لإطلاق القذائف بشكل عشوائي على المدنيين، كما اتّهمت الجيشَ بنهب شحنات أدوية من منظمة أطباء بلا حدود لعدد من المستشفيات في الخرطوم. وكان الجيش السوداني قد اتهم بدوره قوات الدعم السريع في 11 أيار/ مايو 2023 بنهب ممتلكات عامة والاستيلاء على عدد كبير من المستشفيات وتحويلها إلى مقرات عسكرية.

[5] لم يشارك السودان في الاجتماع حسب ميثاق مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي لا يسمح لأي دولة معنية بالنزاع بالمشاركة في الاجتماع. يذكر أن المجلس انعقد على مستوى الرؤساء للمرة الأولى لبحث الأزمة السودانية التي سبق أن بُحثت على مستوى المندوبين الدائمين ثلاث مرات.

جدول 1: أبرز المواقف الإقليمية والدولية من الصراع

#	الجهة/الدولة	أبرز المواقف
	الاتحاد الإفريقي	✓ وقف التصعيد بشكل عاجل ووقف إطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات. ✓ رعاية مؤتمر دولي في 20 نيسان ومن نتائجه المطالبة بفتح ممرّات إنسانية واستئناف العملية السياسية ورفض التدخّل الخارجي. ✓ قيادة جهود دولية متعددة الأطراف لتنسيق المبادرات السياسية والانسانية.
	الولايات المتحدة	✓ أدانت العنف وطالبت بوقف اطلاق النار. ✓ دعت إلى ضمان المغادرة الآمنة للأجانب ومساعدة السودانيين المحتاجين وحماية العاملين في المجال الإنساني. ✓ يجب ضمان المساءلة، بما في ذلك للفاعلين السياسيين والعسكريين الذين يحاولون تأخير التقدّم الديمقراطي في السودان. ✓ حان الوقت لإلقاء السلاح وبدء المفاوضات.
	المملكة المتحدة	✓ أدانت الأعمال العدائية ودعت إلى وقف الهجمات ضد المدنيين وعمال الإغاثة. ✓ حثت على إرساء وقف دائم لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد ودعم الجهود الدبلوماسية.
	الصين	✓ دعت الأطراف المتحاربة إلى إعطاء الأولوية للمصلحة العامة وإنهاء الأعمال العدائية على وجه السرعة لتجنب التصعيد. ✓ أصرّت على حماية المدنيين والموظفين الدوليين والدبلوماسيين ورحّبت بالاجتماع الطارئ للاتحاد الإفريقي وأيّدت عمل الأمم المتحدة التي تواصل التنسيق مع الاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنظمات الإقليمية الأخرى من أجل إقامة التآزر. ✓ حثت الأطراف على الحوار وحذّرت من أن أي تدخل خارجي تعسّفي سيؤدّي إلى نتائج عكسية، مع التأكيد على ضرورة احترام السيادة الكاملة للسودان.
	روسيا	✓ رأت أن الأزمة الحالية هي إلى حد كبير نتيجة التدخّل في الشؤون السيادية للبلاد. ✓ إن العديد من الجهات الخارجية أُجبرت بشكل تعسّفي على نقل السلطة إلى المسؤولين المدنيين وفرضت سلسلة من القرارات غير المقبولة لقطاعات كبيرة من المجتمع وتم استبعاد الشخصيات ذات الثقل في سياسات البلاد. ✓ من الضروري تجنّب تكرار تجربة ليبيا حيث تم تهميش الجهود السياسية الإفريقية وحيث أغرقت الإجراءات المسلّحة للدول الغربية البلاد في كارثة وزعزعت استقرار نصف القارة. ✓ الرغبة في مواصلة دعم هذا البلد الصديق لتجاوز الصعوبات التي يواجهها والعودة إلى طريق التنمية المستدامة.
	فرنسا	✓ أكّدت على سلامة العاملين في المجال الإنساني وأن المسؤولين عن هذه الانتهاكات يجب أن يحاسبوا". ✓ دعت إلى تعزيز الوقف الفوري لإطلاق النار. ✓ هذه الأزمة تمثل نكسة كبيرة في عملية السلام والانتقال إلى حكومة مدنية. ✓ أدانت أي محاولة لزيادة عدم الاستقرار، سواء من بقايا النظام السابق أو الجهات والقوى الأجنبية.

#	الجهة/الدولة	أبرز المواقف
	فرنسا	✓ أكّدت على سلامة العاملين في المجال الإنساني وأن المسؤولين عن هذه الانتهاكات يجب أن يحاسبوا". ✓ دعت إلى تعزيز الوقف الفوري لإطلاق النار. ✓ هذه الأزمة تمثل نكسة كبيرة في عملية السلام والانتقال إلى حكومة مدنية. ✓ أدانت أي محاولة لزيادة عدم الاستقرار، سواء من بقايا النظام السابق أو الجهات والقوى الأجنبية.
	السعودية	✓ الدعوة إلى إنهاء الأعمال العدائية ووقف التصعيد وحماية المدنيين والعودة إلى الاتفاق الإطاري للتوصّل إلى اتفاق سلام نهائي. ✓ إنشاء ممرّات إنسانية وتسهيل عمليات الإجلاء. ✓ العمل من أجل عودة السلام واستئناف الحوار حول وقف دائم لإطلاق النار.
	الإمارات	✓ إجلاء رعايا 19 دولة إضافة إلى الرعايا الإماراتيين. ✓ أمن المدنيين السودانيين يجب أن يكون أولوية، ويجب أن لا تمتدّ إلى الأزمة خارج السودان. ✓ تبرّعت بمبلغ 50 مليون دولار للمساعدات الإنسانية الطارئة. ✓ لا يمكن أن يكون هناك نصر عسكري، ويجب على جميع الأطراف الإقليمية والدولية العمل من أجل وقف دائم لإطلاق النار.
	مصر	✓ دعوة أطراف النزاع إلى سماع صوت الحكمة ووقف الاشتباكات التي تعرّض السودانيين والأجانب للخطر. ✓ الصراع الحالي هو شأن داخلي في السودان. ولذلك يجب الحذر من أي تدخّل أجنبي لأنّه لن يؤدّي إلا إلى تفاقم الوضع. ✓ ضرورة تجنّب تكرار التجارب السابقة التي أدّت إلى زعزعة استقرار دول في إفريقيا وغيرها، والحفاظ على تماسك مؤسسات الدولة السودانية واستئناف الحوار الوطني لتحقيق الاستقرار.

ثانيا: أسباب الصراع

إن التشابك في الأدوار بين اللاعبين المحلّيين والإقليميين والدّوليين في الأزمة السودانيّة الرّاهنة يفسّر **أولًا** بخطورتها وتأثيرها على الأمن القومي العربي والإفريقي على حدّ سواء. و**ثانيًا** بتداخل المصالح الحيويّة الإقليميّة والدّوليّة المتعدّدة. ومن ثم تصبح معرفة العوامل الدّاخليّة والخارجيّة المحرّكة للصراع مع تصاعد الأهمية الجيوستراتيجيّة لمنطقة القرن الإفريقي للساحل عمومًا وللسودان خصوصًا، وفي ظلّ نظام عالمي جديد قيد التشكّل مسألة في غاية الأهميّة.

2.1 الأسباب الداخليّة

2.1.1 العامل السياسي

يعود هذا السبب إلى مجموعة من العوامل تمثّلت أساسًا في استحالة التّعايش في إطار مجلس السيادة بين المكوّن العسكري والحكومة المدنية برئاسة عبد اللّه حمدوك التي تمّ تشكيلها في 8 شبّاط /فبراير 2021 عقب سقوط نظام محمّد البشير (10 نيسان/أبريل 2019). هذا التوتّر بين القوى المدنيّة وقادة الجيش أدّى في 25 تشرين الأوّل/أكتوبر 2021 إلى انقلاب عسكري اعتبره رئيس المجلس العسكري عبد الفتاح البرهان أنذاك ضروريًا لـ "**تصحيح**" الانتقال الديمقراطي في البلاد الذي - حسب رأيه- زاح عن أهدافه، وانخرطت قواه في صراعات وانقسامات "**أنذرت بخطر وشيك يهدّد أمن الوطن**".

وكما كان متوقعًا عارضت جلّ القوى السياسيّة السودانيّة الانقلاب، وفي مقدّمتها "**قوى إعلان الحريّة والتغيير**"، التي رفعت شعار "**لا تفاوض، لا مشاركة، لا شرعيّة**"، وذلك على الرغم من الجهود الإقليميّة والدّوليّة التي قادتها كلّ من الأمّم المتّحدّة، والاتّحاد الإفريقي ومنظّمة التنميّة في إقناع العسكر والمدنيين للتحاور من أجل إخراج البلاد من أزمتها، قبل أن يتمّ التوصّل إلى حلّ يأمر بتسليم السلطة إلى المدنيين ضمن خارطة طريق محدّد أطلق عليه "**الاتّفاق السياسي الإطاري**" برعاية إفريقيّة وعربيّة ودوليّة. وبموجب هذا الاتّفاق كان السودان يستعدّ للانتقال لمرحلة سياسية جديدة وينتظر استحقاقه الانتخابي. بيد أنّ الخلاف حول الصيغة النهائيّة للاتّفاق وطريقة تنفيذه حال دون التوصل إلى توافق. هذا ولا سيّما أنّ بعض الانشقاقات بدأت تتسلّل إلى الصفّ الانقلابي مع مرور الزمن، فسيطر الإحساس العام بالفشل، وظهر التبايّن واضحًا بين قاداته (عبد الفتّاح البرهان ونائبه محمّد حمدان دقلو) لدرجة أنّ الأخير أقرّ أكثر من مرّة بفشل انقلاب 25 تشرين الأوّل/أكتوبر 2021 في إحداث التغيير المأمول لتحقيق المطالب الشعبيّة.

تنصّ بنود الاتّفاق الإطاري على: "**تسليم السّلطة الانتقاليّة إلى سلطة مدنيّة كاملة دون مشاركة القوات النظاميّة**"، "**وينأى بالجيش عن السياسة، ويحظر مزاولة القوات النظامية للأعمال الاستثمارية والتجارية ما عدا تلك التي تتعلّق بالتصنيع الحربي والمهمّات العسكرية تحت ولاية وزارة المالية، وينقي الجيش من أي وجود سياسي حزبي**"، كما يأمر بـ "**دمج قوات الدعم السريع، وقوات الحركات المسلّحة في الجيش**" بكيفية يتمّ الاتّفاق عليها ضمن خطّة إصلاح أمني شامل. بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات القانونيّة والاقتصاديّة والإداريّة تؤدّي إلى ترسيخ دولة القانون والمؤسّسات في السودان.

بينما توقّع مؤيّدو الاتّفاق أن يؤدّي إلى حلّ الأزمة المستفحلة التي تعيشها البلاد منذ سقوط نظام عمر البشير في أبريل/نيسان 2019 اعتبره معارضوه انقلابًا على مطالب ثوريّة شعبيّة يفتح الباب لعودة رموز النظام السابق وقوى الإسلام السياسي الإخواني، وذلك رغم تنصيصه على: "**إزالة تمكين نظام**

30 حزيران/يونيو 89، وتفكيك مفاصله في كافّة مؤسسات الدولة، واسترداد الأموال والأصول المتحصّل عليها بطرق غير مشروعة". وهو ما يصعب تحقيقه بحكم تجذّر الموالين للبشير وقدامى المحاربين في الجيش الذين استعادوا بعض النفوذ بعد الانقلاب، وأعادوا التموضع من جديد. الأمر الذي عمّق الخلاف داخل المؤسسة العسكريّة في كيفية الدمج بين قوات الدعم السريع -التي يبلغ تعدادها 100 ألف رجل- والجيش السوداني المتحكّم في معظم مفاصل الحكم في البلاد.

على ضوء هذ المعطيات، يستنتج المتابع للمشهد السياسي السوداني ما يلي:

أ- كون الاتّفاق السياسي الإطاري قد غرس بذور التوتّر والحرب منذ إبرامه للأسباب التاليّة:

- أنّه غير صادر عن حوار داخلي سوداني بنّاء من قِبل القوى السياسية الاجتماعية الوازنة والفاعلة ومنها بعض حركات دارفور الموقّعة على اتفاقية جوبا للسلام سنة 2020[6]، بسبب ضغوطات خارجيّة لم تحترم مبادئ السيادة والاستقلال الوطنيّة للسودان.

- افتقاده إلى التوافق الوطني والشمول، بوصفهما شرطين ضروريين لضمان الاستقرار الوطني المفضي إلى تعزيز الشراكة والوحدة الوطنية.

- تعزيزه نفوذ قوّات الدّعم السريع مقابل تجريد الجيش من مصادر التمويل التي تضمن استقلاله.

ب- افتقاد القوى الفاعلة العسكريّة والسياسيّة بمختلف تشكّلاتها الليبرالية واليساريّة والإسلاميّة إلى رؤية سياسيّة واضحة المعالم، على مدى القريب والمتوسّط، قادرة على أن تخرج البلاد من أزمتها الرّاهنة؛ مما يعني تعثّر المسار الديمقراطي السياسي في السودان، وتحويل الجيش إلى "**أقرب القوى من السلطة، وأسرعها انقضاضًا عليها، وأطولها بقاء على منصّتها**".

2.1.2 العامل الاقتصادي

لا يمكن فصل ما يشهده السودان اليوم من أزمات سياسيّة واجتماعيّة عن أزمته الاقتصاديّة التي بدأت منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضته واشنطن على السودان منذ 1993 ولجوء الحكومة السودانية إلى الاقتراض من الصناديق الدّوليّة لسدّ العجز الدائم في الإيرادات العامّة.

ورغم الانتعاش المرحلي أواخر 2008 بسبب عائدات النفط، والتدفّقات الكبيرة من الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة، وتحسّن الإنتاج الزراعي، فقد أدّى عقدان من الصراع في دارفور والحرب الأهلية في الجنوب، وغياب البنية التحتية الأساسيّة في البلاد والسياسات الاقتصادية الخاطئة، إلى الركود الاقتصادي. هذا

[6] حركة تحرير السودان (فصيل عبد الواحد محمّد نور)، والحركة الشعبيّة لتحرير السودان- الشمال (فصيل عبد العزيز الحلو).

فضلًا عن تضرّر الاقتصادات المحليّة بالأزمات الاقتصاديّة العالميّة منذ 2008 وآخرها جائحة كورونا والكوارث الطبيعيّة، والتطوّرات الاستثنائية التي مرّت بها البلاد على مدار السنوات الماضية، ولا سيّما بعد انفصال جنوب السودان، وما تبعه من اضطرابات سياسية واجتماعية وأمنية متتاليّة. هذه العوامل مجتمعة أدّت إلى تدهور معظم مؤشّرات البلاد الاقتصاديّة وفقدانها الكثير من مصادر الدخل، بما في ذلك معظم الإيرادات النفطية، وإيرادات التصدير، وكذلك تحويلات العاملين في الخارج، إلى جانب إيرادات قطاعي السياحة والاستثمار الأجنبي، وهو ما وضع الحكومة أمام معضلة كبيرة، وقلّص من الخيارات المتاحة أمامها لمواجهة ذلك الواقع المعقّد.

كما أنّ هشاشة الدّولة، وعجزها عن الاستثمار الأمثل لثرواتها الطبيعيّة لصالح الشعب منذ عقود، بل وهدرها، والاستسهال في استغلالها من قِبل أطراف داخليّة وخارجيّة، أدّت إلى تدهور الأزمة الاقتصاديّة. وفي هذا السياق يمكن تفسير جزء من الصراع الدائر بين الجنرالين بخصوص إدارة قطاع الذهب مثلا، خاصّة وأنّ السودان يحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، والثالثة عشرة دوليًّا، في إنتاج الذهب بمعدّل 80 طنًا سنويًا.

لقد أدّى تراجع الإيرادات إلى ارتفاع المديونية الحكومية المحليّة من 74٪ من الناتج في عام 2010 إلى 262٪ في عام 2020 مما جعل السودان ضمن أكثر الدّول مديونية في مؤشر نسبة الدين المحلي إلى الناتج. وما زاد الأمر صعوبة أيضًا تورّط السلطات السودانية المستمر في الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية المشروطة من قبل المؤسسات الماليّة الدّوليّة على غرار "**مبادرة الدول المثقلة بالديون**" (الهيبك)، التي يتبناها صندوق النقد والبنك الدوليان، ومجموعة العشرين، والتي أُقِرت في الأساس في عام 2020، بهدف معالجة ديون الدول الفقيرة، لتمكينها من مواجهة الظروف الاقتصادية السلبية الناتجة عن جائحة كورونا.

وفي علاقة مباشرة بالصراع الحالي يشار إلى أنّه في نيسان/أبريل 2020 تمّ اختيار حميدتي رئيسًا للجنة الطوارئ العليا التي كانت تضمّ في عضويتها رئيس الوزراء ووزراء المالية والبترول والكهرباء، وكان يفترض أن تضطلع بدور محوري في معالجة قضايا صادرات الذهب، والمحاصيل الزراعيّة والثروة الحيوانيّة، والسلع الاستراتيجيّة، وإعادة هيكلة المصاريف المحليّة. كما أدّى غلق مجلس نظارات البجا (وهو كيان حزبي سياسي قبلي معظم أعضائه من قبائل البجا شرق السودان) لموانئ الإقليم البحريّة والجويّة وطرقه الوطنيّة والدّوليّة إلى تآكل حادّ في الاحتياطي السوداني من السلع الغذائية الأساسيّة والوقود والأدويّة، ممّا استوجب اللجوء إلى بدائل غير عمليّة ومكلفة كالاعتماد على ميناءي السخنة في مصر وبنغازي في ليبيا، والشحن البري من تشاد من أجل توفير احتياجات البلاد الأساسيّة.

والنتيجة أنّ أزمة الاقتصاد السوداني هي حصيلة سنوات وعقود من التدهور والحصار وسيطرة الاقتصاد الريعي، ومضاربة الشركات، وعجز الاقتصاد المحلّي عن توليد قيمة مضافة، وعيوب أخرى هيكليّة، ممّا خلق حالة من الفوضى الماليّة يمرّ بها السودان اليوم في ظل تفشّي الفقر الذي ضرب كلّ مفاصل البلاد نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية. يعني ذلك أنّ الأزمة الحاليّة لا يمكن تفسيرها أو إرجاعها إلى العامل السياسي فحسب كما تفعل بعض القراءات، لأن للعامل الاقتصادي دوره كذلك من حيث ارتفاع حجم الكتلة النقدية، وضعف الإنتاج الصناعي والزراعي، وعوامل خارجية أخرى كارتفاع أسعار الوقود والسلع والارتهان. أدّت كلّها إلى توفير بيئة اجتماعيّة مشحونة ومهيّأة للاصطدام. وفي ظلّ وضع كهذا كان من المتوقّع جدّا أن ينتقل السودان من قبضة النظام الشمولي للرّئيس عمر البشير إلى قبضة المؤسسات الماليّة الدّوليّة المانحة سيّئة السمعة في البلدان الفقيرة والناميّة.

2.1.3 العامل الثقافي والإثني

لطالما كان للبعد الإثني حضور في مختلف الصراعات التي شهدها السودان عبر تاريخه المعاصر نظرًا لتعدّد المكوّنات الإثنية وتداخلها أحيانًا. فالصراع القبلي ليس فقط بين تلك التي تعاني من شح الموارد والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما هو الحال في الشرق، بل كذلك في المناطق الغنيّة وذات الثراء الطبيعي كما في دارفور. هذا البعد يُفسّر جانبًا من الصراع المسلّح في إقليم دارفور والحروب التي شنّتها حركتا "**تحرير السودان**" و "**العدل والمساواة**" على مناطق حكومية منذ 2007، بدعوى اضطهاد المركز لسكان الإقليم من ذوي الأصول الإفريقية، وتسليح المجموعات ذات الأصول العربية للاعتداء عليهم.

ورغم التمظهر العِرقي، فإنّ الصراع في دارفور - خصوصًا - بحسب المحللين، صراع اقتصادي على المرعى والمزارع والماء وملكية الأرض، بيد أنّه أخذ الطابع الإثني أحيانًا لأغراض سياسيّة، وما الاتّفاقيات التي تمّت بين الحكومة المركزية والأقاليم المختلفة إلا دليل على هذا التوجّه، مثل "**اتفاقية شرق السودان**"، أو "**اتفاقية أسمرا**" في تشرين الأوّل/أكتوبر 2006 التي نصّت على إشراك "**جبهة الشرق**" في السلطة، وإنشاء "**صندوق تنمية وإعمار شرق السودان**".

إنّ فهم الصراع الدائر بين القوّات المسلّحة السودانية وقوّات الدعم السريع يتطلّب العودة إلى الجذور وطرح سؤال الهويّة في سودان ما بعد الاستقلال. إنّها ترتبط بالهويّات المتناقضة وبمناطق الأطراف في مواجهة النخبة المتمركزة التي فشلت في معالجة إرث دولة الاستعمار بالغة الهشاشة والانقسام. ونجد تجلّيات هذه الحقيقة في الصورتين اللّتين قدّمهما الباحث الكيني علي أمين المزروعي عن الحالة السودانية: **الأولى** تظهر السودان باعتباره جسرًا للتواصل الأفرو-عربي، بما يعنيه ذلك من إمكانية

ترابط هاتين الهويّتين. أما **الثانية** فتقدّم السودان بصفته أنموذجًا للهويّة المزدوجة الأفرو-عربية. ولعل من يستمع إلى حملات التعبئة التي يقوم بها أنصار الدعم السريع من استنفار هِمَم القبائل العربية في مناطق الأطراف في السودان ومنطقة الساحل يدرك تمامًا مخاطر البُعد العِرقي للصراع في السودان. إذ يمكن مثلًا لقوات الدعم السريع – بصفته مكوّنًا متصلًا بالمهد القبلي في السودان من حيث النشأة- الاستفادة من العلاقات القبلية في منطقة دارفور الغربية، كدعم عسكري ومعنوي لإطالة مدّة الصراع. وممّا يؤكّد هذا العامل التقاسُم الإثني للسلطة عبر اتّفاق جوبا للسلام في تشرين الأوّل/أكتوبر 2020، وتشكيل الحكومة الجديدة وفق نظام المحاصصة الذي أقرّه الاتّفاق بمنح الفصائل المسلّحة 5 حقائب وزاريّة من أصل 25، وقد أسفر هذا القرار عن حصول الفصائل المسلّحة ذات التركيبة القبليّة على مناصب بالغة الأهميّة، أبرزها تولّي جبريل إبراهيم قائد حركة العدل والمساواة منصب وزير الماليّة، وانسحاب عدد كبير من الفصائل المسلّحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق عن مسار التفاوض بين القوات المسلّحة السودانيّة وقوى الحرية والتغيير بدعوى أنّ ما تتبنّاه الفصائل يتجاوز تقاسم مناصب مؤسّسات الحكم الانتقالي ليشمل أبعادًا إثنية أكثر عمقًا، ولتصبح أكثر تشدّدًا في مطالبها الاجتماعية والسياسية والأمنيّة، ممّا تسبّب في تعديل العديد من بنود الوثيقة الدستوريّة التأسيسيّة في 17 آب/أغسطس 2019، بعد اتّفاق أوّلي في 5 تمّوز/ يوليو 2019.

يعني ذلك الابتعاد عن النظرة التبسيطية للسودان كجسر للتواصل بين العالمين العربي والإفريقي، وضرورة استحضار التناقضات والاختلافات بين أصحاب الديانات المختلفة، والتفاوتات اللغوية. وعليه فإن استمرار الصراع في السودان يعني تهديد الأمن والاستقرار الإقليمي بسبب الطبيعة الجيوسياسية والتداخل العِرقي والثقافي لمناطق الأطراف السودانية والتي تتشارك حدود برية مع سبع دول إفريقية. مع التّنبيه إلى خطورة توظيف القوى الخارجيّة لهذا العامل لتأجيج الصراع وتحويله إلى صراع قبلي عرقي.

2.2 الأسباب الخارجيّة

2.2.1 العامل الجيو-استراتيجي

تقول الدول الغربية ومن معها من الدول العربيّة إنّها تسعى إلى إرساء الديمقراطية في السودان وإقامة نظام حكم مدني يبعد العسكر من المشهد السياسي. هذه المحاولة التي تقودها الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي بالأساس من أهدافها - حسب بعض الملاحظين- تقليص الدّور الروسي المتنامي في إفريقيا الذي تعيده معظم الأدبيات السياسية إلى زمن الحرب الباردة التي تحوّلت خلالها إفريقيا إلى ساحة معركة بين القوى العظمى.

أما الدّول العربيّة، وتحديدًا مصر والسعودية والإمارات، فإنّها تبذل جهودًا جبّارة لتشكيل مسار الأحداث في السودان، إذ ترى أنّ بناء المشهد السياسي الجديد في السودان يجب أن يتمّ بعيدًا من المنظومة القديمة، الأمر الذي سيؤدّي للقضاء على نفوذ الإسلاميين وتعزيز الاستقرار في المنطقة. ويؤيّد هذا التوجّه العلاقة الوطيدة التي تربط البرهان وحميدتي بالمملكة العربيّة السعوديّة، ومشاركة القوات المسلّحة السودانيّة في التحالف العربي باليمن، والأموال الكبيرة التي ينفقانها في السودان. في أواخر آذار الفائت لوحظ تكثيف السعودية جهودها "الإغاثية" عبر ذراعها "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" في مناطق محدَّدة من السودان وخاصة في ولايات منطقة دارفور (مناطق النفوذ العسكري لحميدتي)، وبعد بدء شهر رمضان بأيام[7].

ومن ناحية الإمارات أعلن الهلال الأحمر الإماراتي في أواخر آذار الفائت عن تقديم 184 طن من المساعدات الغذائية وتوزيعها في ولايات الخرطوم والجزيرة وكسلا وجنوب دارفور والشمالية، تحت إسم "المير الرمضاني"[8]. وفي آب 2022، وبعد بروز حالة نزوح في ولاية غرب دارفور بسبب النزاع القبلي، وجّه رئيس الإمارات محمد بن زايد بإرسال مساعدات لعدة ولايات[9]. وبعد اندلاع القتال الحالي أعلنت الإمارات في 2 أيار عن إرسال أول شحنة مساعدات بطائرة تحمل على متنها إمدادات غذائية. بعدها بأيام أعلنت الإمارات عن أنشاء جسر جوي لإرسال المساعدات جوًا إلى مطار بورتسودان في شرق السودان، وقد وصلت حتى 8 أيار 3 طائرات تحمل مساعدات، اثنتان إلى مطار بورتسودان في الشرق وطائرة واحدة إلى تشاد، قرب الحدود مع ولاية غرب دارفور.

[7] يمكن اعتبار تركّز النشاط "الإغاثي" السعودي في ولايتي النيل الأزرق والقضارف في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2023 على أنّه أتى لسببَين اثنين: أولًا، الحاجة لتقديم دعم عقب موجة من أعمال العنف في حزيران 2022 بين النسيج القبلي الأصلي (العربي) في الولايتين من جهة، وقبيلة الهوسا من جهة أخرى، التي يُنظَر إليها على أنّها قبيلة أجنبية (غير عربية) وفدت من نيجيريا. وثانيًا، آثار الفيضانات التي ضربت الولايتين عام 2022 وأدّت إلى فقدان عشرات الآلاف من أبناء الولايتين منازلهم. لكن بالنظر إلى العلاقة الجيدة بين قبيلة الهوسا والسعودية، لا يمكن استبعاد توجّه السعوديين لتمكين القبيلة عبر توفير الدعم لأبنائها، التي يسكن جزء منها في السعودية وأغلبهم يحملون جنسيتها، وتموّل قناة فضائية مخصصة لهم اسمها "هوسا 2".

[8] هي حملة مساعدات سنوية باسم "مكرمة الشيخة فاطمة بنت مبارك (أم الإمارات)" توزَّع مع حلول شهر رمضان، وتتضمّن عشرات الأطنان من المواد الغذائية في أكثر من ولاية سودانية.

[9] شملت المساعدات ولاية دارفور وقُدّرَت بحوالي 380 طنًا من المواد الغذائية الأساسية و4.5 طن من الأدوية. وفي أيلول 2022 وزّع الهلال الأحمر الإماراتي سلالًا غذائية ومواد إيوائية للأسر السودانية المتضرّرة جرّاء السيول والأمطار في القرى التابعة لمحليّة دنقلا في ولاية الشمالية، التي قيل أنّ 7 آلاف نسمة استفادوا منها.

جدول 2: النشاط الاغاثي السعودي في السودان منذ بداية عام 2023 إلى ما قبل اندلاع القتال[10]:

#	التاريخ	المساعدات بحسب الكمية والنوع والمنطقة
1	2023/01/01	توزيع أكثر من 1000 سلة غذائية في محلية الدالي بولاية سنار السودانية.
2	2023/01/03	توزيع أكثر من 1000 سلة غذائية في محلية الرصيرص بولاية النيل الأزرق.
3	2023/01/04	توزيع 1765 سلة غذائية في محلية الدمازين بولاية النيل الأزرق.
4	2023/01/08	توزيع 1000 سلة غذائية في محلية ود الماحي بولاية النيل الأزرق.
5	2023/01/23	توزيع أكثر من 11 طنًا من السلال الغذائية في محلية الفاو بولاية القضارف.
6	2023/01/24	توزيع 500 سلة غذائية في محلية الفاو بولاية القضارف.
7	2023/01/26	توزيع 10 أطنان من السلال الغذائية للأسر الأشد حاجة في الفاو بولاية القضارف.
8	2023/02/02	توزيع 500 سلة غذائية في محلية الفاو بولاية القضارف.
9	2023/03/28	توزيع 500 سلة غذائية في محلية اللعيت بولاية شمال دارفور.
10	2023/03/29	توزيع 500 سلة غذائية في مدينة قيسان بولاية النيل الأزرق.
11	2023/03/29	توزيع 2000 سلة غذائية في محلية الفاشر بولاية شمال دافور.
12	2023/03/31	توزيع 14 طنًا من السلال الغذائية في محلية الجنينة بولاية غرب دافور.
13	2023/04/01	توزيع 30 طنًا من سلال الغذائية في محليتي الجنينة وحلة الرابطة بولاية غرب دارفور.

يعتبر السودان دولة محاذيّة للقرن الإفريقي الذي يتحكّم في نقاط الالتقاء الجنوبية للبحر الأحمر والقريب من الخليج. وتراقب شرايين الاقتصاد العالمي هذه قوى دوليّة على غرار الولايات المتّحدّة والصين وفرنسا التي لها قواعد عسكريّة في جيبوتي إلى جانب دول أخرى تسعى إلى حماية مصالحها مثل اليابان وإيطاليا والمملكة العربيّة السعوديّة. وفي إريتريا قواعد روسيّة وإماراتيّة، وفي صوماليلاند مركز تدريب عسكري لتركيا.

ونظرًا لمساحة السودان وموقعه على البحر الأحمر يُنظر إليه كمنطقة استراتيجية مهمة ومجالًا حيويًّا لعديد القوى الإقليميّة والدّوليّة وحزامًا أمنيًّا لعمقها الاستراتيجي والأمني. فهو قريب من خطوط الملاحة البحرية عبر مضيق باب المندب الذي تمرّ عبره نسبة 10٪ من التجارة البحرية العالمية. كما أنّ السودان يعتبر بوّابة للأمن القومي لدول إقليميّة محوريّة على غرار مصر وأثيوبيا، ومجالًا خصبًا لطموحات دول خليجيّة متطلّعة إلى الاضطلاع بدور كبير من الناحية الجو-استراتيجية العالميّة في السنين المقبلة.

[10] بحسب بيانات "مِنصة المساعدات السعودية"، صرفت السعودية مبلغ مليون دولار أميركي فقط لا غير لتمويل ما سمّته "مشروع سلة إطعام في جمهورية السودان للعام 2023". أنظر أيضًا: الموقع الإلكتروني لـ "مركز الملك سلمان للإغاثة الإنسانية".

جدول رقم 3: مصالح وأدوار الدول في السودان

#	الدولة	المصالح والدور
	مصر	✓ قامت بإعداد وتدريب عبد الفتاح البرهان عسكريًا، وتملك الولاء المطلق للرجل، ولديها نفوذ داخل الجيش السوداني. ✓ حضور استخباراتي واسع في الخرطوم.
	السعودية والإمارات	✓ أجبرتا في وقت سابق الرّئيس عمر البشير على تبديل تموضعه الاستراتيجي من حكومة صديقة لإيران وداعِمة للمقاومتين الفلسطينية واللبنانية، إلى أخرى مرتمية في حضن "**الاعتدال**" ومستميتة لنيل الرضا الأميركي. ✓ الحفاظ على وجود عسكري قوي في القرن الإفريقي خاصّة وأنّ لهما وجودًا عسكريًا هناك. ✓ مواجهة الإخوان لا سيّما من قِبل الإمارات.
	كيان العدوّ[11]	✓ عرض نفسه باعتباره قادرًا على حلّ المشاكل الاقتصاديّة التي تواجهها الخرطوم، علاوة على حرص هذه الأخيرة على نيل رضا الولايات المتحدّة واستعدادها للانسجام مع موجات التطبيع العربيّ الرّسمي على المستوى الإقليمي كأحد إفرازات "خطّة السلام"/"صفقة القرن"، عبر انتهاج سياسة خارجيّة انتهازيّة.
	الولايات المتحدة	✓ منذ انطلاق ما يُسمّى الحرب على الإرهاب وسّعت واشنطن من مجال التعاون الاستخباراتي مع نظام عمر البشير في الحرب، ومن إيجاد طريقة للتنسيق بين الشبكة الواسعة من اللاعبين الدبلوماسيين والتنمويين والأمنيين ذوي الأجندات المختلفة والشائكة، ما جعلها تتمتع بنفوذ وقوة كافيين للتحقق من طموحات حلفائها، وتوكيل "إسرائيل" للعب هذا الدّور إذا لزم الأمر. وكلّ ذلك مدفوع برغبة أميركيّة جامحة في ما يُسمّى "مكافحة الإرهاب" وتعزيز الديمقراطيّة، وكبح جماح نفوذ الصين وروسيا في القارة السمراء.
	روسيا	✓ مشروع روسي لبناء قائدة عسكريّة في ميناء بورتسودان، واتفاقيات في الأفق بين الدّولتين في مجالات الزراعة والتعدين والغاز.
	الصين	✓ أكبر المستثمرين الأجانب في السودان، وكعادتها تنأى الصين بنفسها عن التدخل في السياسة الدّاخليّة السودانيّة ولا توجد علاقة مباشرة بين استثماراتها وبين ما يحصل على الأرض.

وهنا تظهر فرضية بحاجة إلى تدقيق مفادها أن الصراع على السلطة ليس داخليًا فحسب بل يتمتّع برعاية إقليمية وتوجيه وصاية دولية؛ من مؤشراتها أن حميدتي كان يعدّ منذ شهرين لعملية انقلاب. وعلى الرغم من ارتباط طرفي الصراع بالدور الأميركي في المنطقة، ولا يختلفان في التوجّهات السياسية الخارجية، حيث كان بإمكان الراعي الأميركي والمموّل الإماراتي التوفيق بينهما. وتجادل هذه الفرضية

[11] للقرن الإفريقي مكانة مميّزة ضمن الفكر الأمنيّ الاستراتيجيّ الإسرائيليّ ويندرج جنوب السودان في هذه الرؤية الإسرائيليّة عبر نظرية "شدّ الأطراف" التي انتهجتها "إسرائيل" خلال الخمسينيات لمواجهة ما اعتبرته "**المدّ القومي النّاصري**. كما استثمرت "إسرائيل" حالة التنافر والصراع مع المركز في السودان، من أجل تعميق حدّة الخلاف منذ خمسينيات القرن الماضي. فسعت إلى إقناع نخبة من المفكّرين الجنوبيين بأن صراعهم هو صراع مصيري بين شمال عربي مسلم محتلّ وجنوب زنجي مسيحي.

أن الصراع اندلع بتشجيع أميركي كردّة فعل على النفوذ الروسي المتنامي في إفريقيا والسودان[12]، إلى جانب الحضور الصيني المتقدم في إفريقيا، ثم التسوية السعودية الإيرانية التي من شأنها أن تضعف النفوذ الأميركي في منطقة غرب آسيا. وتخلص هذه الفرضية إلى أن الأزمة السودانية شكّلت عملية تعويض للترهّل الأميركي فيما يعرف بالشرق الأوسط عبر العمل على بسط نفوذ الولايات المتحدة في إفريقيا مثلما عبّر عن ذلك خطاب الرئيس بايدن خلال القمة الأفرو- أميركية الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر 2022.

2.2.2 العامل الجيو-اقتصادي

كان الصراع على النفط – بإدارة قوى إقليميّة ودوليّة- أحد الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى انقسام السودان إلى شمال وجنوب، وما زالت الموارد الطبيعية مثل خامات الحديد والنحاس والفضة، والمايكا والمنغنيز والكروم والبلاتين، والتالك والرمال السوداء والرخام وغيرها من الموارد الأساسيّة التي يزخر بها السودان سببًا كافيًا لاستقطاب أطراف الصراع، وربما تفتح الباب واسعًا لتغذية صراعات أهلية أخرى، في ظلّ هشاشة الدّولة المركزيّة، وعجزها عن استثمار الموارد الطبيعية لصالح الشعب السوداني.

لقد جذبت الثروات الطبيعية، خاصة الذهب، الأطراف الإقليمية والدولية التي تدعم مصالحها الاقتصاديّة إلى التدخل في ما يجري في السودان؛ إذ تستحوذ الإمارات على أكبر نسبة من الذهب السوداني من خلال الشركات الاستثماريّة التابعة لقائد قوّات الدعم السريع حميدتي أو المتعامل معه كشركة الجنيد، التي يديرها شقيق حميدتي، أحد الأذرعة الاقتصاديّة لحميدتي التي تشتغل في مجالات التعدين والنقل، ولها علاقة مع مصارف عربيّة خليجيّة.[13]

لقد تركّزت المصالح الدولية في السودان، والخليجية منها خاصّة، حول الاستثمار في ثرواته المعدنية ولا سيّما الذهب واليورانيوم والطاقة، والزراعة بدرجة أقلّ. وقد استفادت هذه الدّول من مرحلة البشير الذي وجد فيها فرصة للتعويض عن العقوبات الاقتصادية، وتحقيق السيطرة على جزء كبير من الاقتصاد، وتشكيل طبقة من رجال الأعمال الموالية له. كما استمرت ما بعد البشير عبر سيطرة الجيش وقوات الدعم السريع من خلال المجلس الانتقالي. مع الإشارة إلى أنّ الإمارات العربية المتّحدة والمملكة العربيّة السعودية تنظران إلى السودان باعتباره مجالًا اقتصاديًا حيويًّا. ففي كانون الأول/ديسمبر 2022 وقعت

[12] في ظل التواجد الروسي في مالي وبوركينا فاسو وجمهورية إفريقيا الوسطى، وعجز فرنسا عن حماية مستعمراتها وانسحابها المذلّ منها، بدأت الولايات المتحدة الأميركية ملء الفراغ في ظلّ التمركز الروسي في بور سودان، إضافة إلى الدور المتنامي للشركات الأمنية الروسية التي تسعى للسيطرة على مناجم الذهب الإفريقية.

[13] توجد رواية غير مؤكدة مفادها أن أغلب الذهب الذي تستخرجه الشركة من مناطق شمال دارفور يُشحن إلى الإمارات بالشراكة مع فاغنر التي بدورها تنقله إلى روسيا لاستبدال الاحتياطيات الروسية النقدية بالعملات الغربية.

شركة إماراتية صفقة بـ 6 مليارات دولار لتطوير ميناء أبو عمامة في الساحل السوداني على البحر الأحمر. ودعمت السعودية والإمارات كلًا من البرهان وحميدتي بعد انقلاب 2021 وقدمتا 3 مليارات دولار كمساعدات عاجلة. واشترت السعودية أراضي سودانيّة بهدف تأمين أمنها الغذائي، في حين تستحوذ الإمارات على 58٪ من الاستثمارات الزراعية لدول التعاون في السودان.

إنّ حجم وطبيعة المصالح والاستثمارات الأجنبية في السودان يقدّم أكثر من مؤشّر حول العلاقات والمصالح المشتركة التي تراكمت بين الدول المستثمرة والقوى العسكرية والفصائل المسلّحة المحلية للحفاظ على تلك الاستثمارات. وهذا ما يؤكد أنّ المؤسّسة العسكريّة والفصائل المسلّحة غير النظاميّة قد أصبحت جزءًا من منظومة المصالح الدّولية في السودان وأداة لصراعاتها.

فالوجود العسكري الأميركي في البحر الأحمر، والنفوذ الصيني المتصاعد في المنطقة، والرغبة الروسيّة في التموضع، وانعكاسات الأحداث في السودان المباشرة على الأمن الاستراتيجي لكلّ من مصر وأثيوبيا، والنفوذ الإسرائيلي الناعم، بالإضافة إلى الدّور الخليجي الواضح، كلها جعلت خارطة العلاقات والمصالح الإقليمية والدولية على الأرض السودانية متشابكة ومعقدة جدًا. وكلها مؤشّرات خطيرة على تعقيد المشهد، وطول أمد الحرب.

ثالثًا: سيناريوهات الأزمة

يبدو في ظل فشل عمليات التسوية السياسية الراهنة بين الطرفين المتحاربين توجّه البلد والمنطقة نحو مزيد من تعقّد الأوضاع؛ وبالتالي تراجع فرص حلّ النزاع في المديين القريب والمتوسط، وإقامة سلام أهلي، في ظلّ حالة اللايقين التي تسِم طبيعة الأوضاع الراهنة في السودان والمنطقة.

- **وقف القتال والعودة إلى ما قبل منتصف نيسان/أبريل.** في هذا الإطار تشير المحللة السياسية سوزان ستيغنت (Susan STIGANT) ومديرة برامج إفريقيا في معهد الولايات المتّحدة للسلام، في مقال لها تحت عنوان : "**ماذا وراء القتال في السـودان؟**"، إلى ضـرورة تحقيق ثلاث خطوات متوازية:

- **الخطوة الأولى**: العمل على إيجاد مرجعية دولية وإقليمية توفّر غطاء لحماية المدنيين العزّل، ومنع ارتكاب الجرائم ضد الأفراد على الجغرافيا السودانية كافة. وأن يتزامن ذلك مع توفير المؤونة والسلع الأساسية والأدوية، وتأمين ممرّات إنسانية آمنة لإجلاء العالقين من مناطق النّزاع.

-**الخطوة الثانية:** أن تبذل الرباعية الدولية (الولايات المتحدة الأميركية، مصر، السعودية، الإمارات العربية المتّحدة) والأمم المتّحدة، إلى جانب منظمة الاتّحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الفاعلة، مزيدًا من المساعي الحثيثة لضمان تنفيذ هدنة مستدامة، والعمل على وقف إطلاق النار، ومنع الخروقات وتجدد

الاشتباكات؛ فضلًا عن توجيه تحذير شديد اللهجة إلى كلّ من البرهان وحميدتي من مغبة ارتكاب عناصرهم المسلّحة أية انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

الخطوة الثالثة: الذهاب إلى صياغة خريطة طريق لما يجب فعله حال توقّف القتال، وضمان عدم تجدّد الأحداث العنيفة. وأن يقدّم الوسطاء الإقليميون والدّوليون ضمانات لانتقال سلمي لسلطة مدنية وحكومة تكنوقراط، كشرط لأيّة مفاوضات مستقبلية مع المعسكرين. وأن يقع التلويح بفرض عقوبات اقتصادية بحقّ الطرف الرافض لمساعي حلّ الأزمة.

- **حرب بالوكالة: إن** وجود مصالح متشابكة ومتناقضة للأطراف الدّولية المتنافسة والمتدخلة في الصراع يهدد بإطالة أمد الحرب في المديين المتوسط والبعيد. فعلى الرغم من تكتّم الفاعلين الإقليميين والدوليين في مسار الصراع السوداني عن الكشف عن مستويات الدعم للجهتين المتنازعتين، فإنّ هناك مخاوف حقيقية من مزيد تورّط هذه الأطراف في توسيع دائرة النزاع، نظرًا لتداخل الأوليات السياسية الداخلية، والمخاوف الأمنية الإقليمية والمصالح الدولية في السودان؛ ما من شأنه أن يحدّد بالنهاية الأفق الزّمني للأزمة.

ما يزيد من خطر استمرار الحرب وربّما تفاقم الأوضاع تزايد المؤشرات على تورّط "الشركاء الدوليين" في الدعم السياسي والمالي والعسكري للطرفين المتحاربين، لتحقيق المزيد من المكاسب الاستراتيجية، وما يترتّب عن ذلك من تقويض لأسس استقرار الأمن الإقليمي الهشّ بطبيعته. قدّمت مجلة الإيكونوميست (The economist)، في مقال بعنوان: "**السودان ينزلق نحو حرب أهلية**"، رؤية تجد أن انخراط الدول العربية في سير الأحداث قد يعقّد الصراع مع تنامي التشكيك في دور حيادي للوساطات العربية القائمة. كما ظهرت تقديرات غربية مرتابة في فعالية دور القوى الدولية لحلّ الصراع في السودان، ورأت أن سياسات واشنطن - منذ اندلاع الانتفاضة وحتى بُعيد الأحداث الراهنة- لم تفض إلى إيجاد حلول، بل أدّت إلى تعقيد الصراع.

- **نحو عسكرة الأزمة: وفق هذا السيناريو يجري استبعاد** فكرة عودة أطراف الصراع السوداني لما قبل 15 نيسان/أبريل 2023. توقّعت ميشال غافان (Michelle GAVIN) - كبيرة باحثي معهد رالف بانش لدراسات السياسات الأميركية في **مجلس العلاقات الخارجية** - فشل الوساطات القائمة حاليًا في منع توسّع رقعة الأحداث والمواجهات، في ظل فشل مقترحات الهدنة لانعدام الثقة في الأطراف المتنازعة. واعتبرت أن الحرب ستكون نسخة هجينة لحالة التفكّك لدى الجارة ليبيا، بالنظر إلى توسّع شبكة المواجهات وخاصة في الخرطوم ودارفور، الأمر الذي سيفاقم من الهشاشة الأمنية في منطقة القرن الإفريقي.

وما يعزّز فرضيّة عسكرة النزاع وإطالته هو تقاطع المؤثرات القبلية مع تلك السياسية. تذكر دراسة لمعهد كارنيغي للشرق الأوسط بعنوان: "**الجنرالات في متاهاتهم**"، تطوّرين أساسيين، في ضوء التطوّرات المتسارعة للأزمة في السودان، وهما: **أولًا**: اكتساب الصراع السوداني طابعًا قبليًا، إذ يسعى كلّ طرف إلى حشد سياسي وعسكري من شأنه تأجيج النعرات العرقية[14]. ولذا فإن موجة العنف الحالية تختلف هذه المرّة عن النزاعات السابقة، إذ تنتشر المواجهة في وسط السودان وليس أطرافه. وهذا تحوّل خطير وسابقة في تاريخ الصراع على السلطة، وأمر نجح في إدارته حتى الآن حميدتي الذي أبرم عدّة اتفاقيات مع الجماعات المسلحة في معقلها في دارفور للتركيز على القتال في مركز السلطة الاتّحادية. وقد يسفر هذا النزاع عن انهيار اتفاق جوبا للسلام الذي تم توقيعه في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بين الحكومة والجماعات المسلّحة. الأمر الذي قد يفضي إلى استئناف هذه الجماعات لنشاطها المسلّح؛ في ظلّ تزايد المخاوف من استغلال بعضها للأزمة الحالية للعودة لاستخدام السلاح، ومنها الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال بزعامة عبد العزيز الحلو، وهو أكبر تشكيل سوداني متمرّد يسيطر على مناطق واسعة في جبال النوبة.

ثانيًا: وهو ما يشير إلى استعادة الدولة العميقة ممثّلة في عودة الإسلاميين لأداء دورهم السياسي والعسكري الذي سبق أن اضطلعوا به أثناء حكم البشير. وتذهب العديد من التقارير إلى انضمام الكثير منهم إلى صفوف الجيش لمواجهة قوات الدعم السريع، وقد تمّ نقل البشير ذاته وكبار مسؤولي الحركة الإسلامية قبل أيام من اندلاع الأحداث من سجن كوبر إلى مستشفى عسكري. كذلك أفادت الأخبار بتمكّن عدد من قيادات حكم البشير من الهروب من السجن، من بينهم أسماء بارزة متهمة من طرف محكمة الجنايات الدولية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. كما أعاد الجيش التواصل مع الإسلاميين من الأعضاء السابقين في حزب المؤتمر الوطني بزعامة البشير وغيرهم، من خلال إعادة دمجهم في مناصب حكومية مهمّة، واستعادة الامتيازات التي كانت ممنوحة لهم. ومن المتوقّع زيادة التنسيق بين الطرفين، في ظلّ المخاوف المتزايدة للموالين للبشير داخل الجيش من حميدتي، وخشيتهم من التوصّل لاتّفاق سياسي وفق جدول زمني أطول - سبق أن اقترحه الوسيط السعودي- لدمج قوات الدعم السريع في صفوف مؤسسة الجيش، وهو ما قد يشكّل تهديدًا كبيرًا لمصالحهم الاقتصادية ونفوذهم السياسي.

في المقابل يكشف سير الأحداث الأخيرة عن تنسيق يرتقي إلى مستوى تحالف قابل للتطوّر بين مكّونات يسارية ونقابية ممثلة في "**قوى الحرية والتغيير**" وحميدتي الذي قدّم نفسه كداعم للأطراف المدنية.

[14] فرجل الحرب حميدتي المنحدر من منطقة دارفور، يسعى لتجنيد عشيرته التي عانت من التهميش السياسي والحرمان الاقتصادي والعقاب العسكري؛ مستفيدا من ثرواته الاقتصادية والعسكرية الهائلة. أما البرهان فينتمي إلى النخبة المهيمنة سياسيا والواقعة على ضفاف وادي النيل ومنطقة شمال الخرطوم، التي طالما انفردت بالقرار السيادي للدولة المركزية العميقة، وهي غير مستعدّة للتفريط في هذه المغانم.

حيث سبق له أن ندّد بما أسماه انقلاب تشرين الأول/أكتوبر 2021، واعتباره "**خطأً**"، وذلك على إثر احتجاجات شعبية واسعة مطالبة بحكومة انتقالية بقيادة مدنية. ويخشى مستقبلًا أن تشهد الساحة السياسية في السودان انقسامًا مجتمعيًا حادًّا، يؤشر لإمكانية إيجاد حالة من الاستقطاب بين أطراف الدولة العميقة المتحالفة تاريخيًا في شكل مؤسّسة الجيش المدعومة من المكوّن الإسلامي، كخيار مدافع عن وحدة الدولة والمؤسسات الرسمية. يلقى هذا الطرف دعمًا إقليميًا من مصر وإيران، في إطار دعوة البلدين- رغم القطيعة السياسية والدبلوماسية بينهما- إلى العمل على إيجاد حل سلمي للنزاع عبر التفاوض، والتحذير من مخاطر التدخّل الأميركي المباشر في المنطقة. أما حميدتي الذي يحظى برعاية إماراتية مباشرة فسوف يعمل على تقديم نفسه كممثل لخيار مدني معاد للإسلام السياسي، ومنخرط في مسارات التّطبيع.

رابعًا: ارتدادات الأزمة

- إنّ انزلاق الأوضاع في السودان نحو حالة من تعميم الفوضى، يمثّل في المقام الأوّل تهديدا مباشرا لمنظومة الأمن الإقليمي والقومي العربي.
- إن الصراع السائد في السودان من شأنه أن يخلق حالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في منطقة وسط إفريقيا والقرن الإفريقي. وتمثّل المناطق الحدودية للسودان المتنازع عليها قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة. كما أن انتشار الأسلحة، فضلًا عن شبكات تهريب السلع والاتّجار بالبشر، وحركات تنقّل الرّعاة على الحدود المشتركة بين السودان وجيرانها، ومع تراجع سلطة الدولة المركزية، كلّ ذلك وغيره من شأنه أن يساعد على تشجيع الجماعات المحليّة والعِرقية المسلّحة لشنّ هجمات في الدول المجاورة.
- وردت تقارير تفيد بانتشار ميليشيات من أصول عربية في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد ومالي للانضمام إلى القتال في ولاية جنوب دارفور. كما أنّ عدم الاستقرار السياسي، وضعف دور الدولة المركزية، وضرب وحدة المؤسسة العسكرية، قد تؤدّي إلى انفراط حالة الاستقرار وانعدام الأمن عبر الحدود، في مناطق متنازع عليها على حدود جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد، وخاصّة منطقتي أبيي والفشقة، التي تطالب بهما كلّ من جنوب السودان وأثيوبيا.
- تزايد مخاوف تأثير التغييرات السياسية في السودان على الأوضاع السياسية الداخلية في تشاد، نتيجة التداخل القبلي بين البلدين وما قد يفتحه من توظيف العامل القبلي ضمن حروب بالوكالة اعتادت عليها المنطقة. يضاف إلى ذاك الحالة الأمنية الهشّة بين البلدين، وعدم الاستقرار بسبب

غياب توافق سياسي بعد رحيل إدريس ديبي. كما قد يؤدّي انتصار حميدتي إلى تحويل منطقة دارفور إلى قاعدة لبعض القبائل العربية المتمرّدة.

- وتعدّ ليبيا واحدة من أكثر الدول الإقليمية تأثرًا بسير الأحداث في السودان، نظرًا لانخراط حفتر في دعم حميدتي ضمن تحالف تموّله الإمارات وترعاه روسيا. ويتمثّل مصدر القلق الليبي من استمرار الصراع في التداعيات الممكنة لهزيمة حميدتي وتأثير ذلك على الساحة الليبية من أن تتحوّل منطقة الحدود الجنوبية الليبية إلى منطقة ملاذ آمن لمقاتليه.
- ورغم أن مصر تعتبر السودان عمقًا استراتيجيًا لأمنها القومي، ورغم محافظتها على علاقة تاريخية بالمؤسسة العسكرية السودانية، فإنها لم تتدخل مباشرة، وآثرت دور الوساطة والحياد محذرة من مستنقع حرب قد يؤدّي إلى حصول فراغ أمني تستغله الجماعات الإرهابية لتهديد استقرار الحدود الجنوبية لمصر. أما اقتصاديًا، فإن الأزمة السودانية وما قد تتسبب فيه من تدفّق لأعداد كبيرة من اللاجئين السودانيين ترتب تبعات ثقيلة على الاقتصاد المصري المنهك أصلًا.
- أما إريتريا فإنّ التداعيات التي تخشاها أسمرا وتتحسّب لها مرتبطة أساسًا بملفّين متلازمين: ملفّ الأمن وملفّ اللاجئين. في حين يمثل التهديد الأمني أحد أبرز الانشغالات الأساسية من خطورة تداعيات الصراع في السودان، وذلك بالنظر إلى حالة التوتّر الدائم مع الجار الذي تنظر إليه كتهديد أمني محتمل، باعتبار المشاكل الأمنية العميقة والعالقة بين البلدين وخاصّة خلال السنوات الأخيرة، فضلًا عن التخوّف من موجّات لجوء كبيرة سواء من الإثيوبيين المتواجدين في السودان أو من السودانيين أنفسهم. وهي نفس الهواجس التي يتحسّس منها الجار الجنوبي. يضاف إلى ذلك أن تداعيات الأوضاع السودانية مرتبطة في دولة جنوب السودان بعدد من الملفّات الاقتصادية واللوجستية تحديدًا، تتّصل بمسألة تصدير النفط المصدّر الرئيسي لدخلها الوطني، إلى جانب ملفّ هروب أعداد كبيرة من اللاجئين، في ظل أوضاع داخلية تتسم بندرة الموارد وانعدام الأمن الغذائي.
- من نتائج التداعيات المحتملة للأوضاع في السودان على دول الجوار تأثيرها على أمن منطقة البحر الأحمر، الذي يمثّل شريان حياة لقوى دولية مهيمنة. وهو ما عبّر عنه تحريك القوى العظمى (الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، والصين، وبريطانيا) سفنها الحربية التي تمتلك قواعد بحرية دائمة لها على شواطئ البحر الأحمر الممتدّة عبر الساحل السوداني.
- أشار إيهود يعاري الباحث الدّولي في "**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**"، في دراسة نشرها تحت عنوان: "**القتال في السودان يهدّد جهود السلام مع "إسرائيل""** إلى ما يمثله الصراع القائم اليوم من تهديد أمني مباشر لمنطقة الشرق الأوسط، وما يمكن أن يشكّله من عائق لمسيرة

التطبيع، ويعرقل "**جهود السلام**" التي بناها الكيان الصهيوني مع طرفي الصراع في السودان سنة 2020. وهو يرى أن المقاربة العبرية للأزمة القائمة اليوم محسوبة بدقة، نظرًا لوجود أطراف عديدة في أجهزة الدولة، فضلًا عن قطاعات واسعة من الرأي العام السوداني - تتقدّمهم "**قوى الحرية والتغيير**"- تعارض بشدة هذه الخطوات. ولا يخرج العرض المقدّم من جانب تل أبيب للوساطة بين الطرفين من دائرة الرغبة في إدارة أحجار الدينامو المتحرّكة.

- إن انفلات الحرب في السودان وامتدادها إقليميًا سيترك تهديدات واضحة على المصالح الأميركية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي ويتيح فرصًا إضافية للصين وروسيا للتمدد ويزيد الحاجة إليهما أمنيًا وسياسيًا[15]. وفي هذا الإطار جاءت التوصية الصادرة عن أحد أعضاء مجلس أمناء "**معهد أبحاث السياسة الخارجية**"، و "**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**" في واشنطن بضرورة أن "**تكون الحرب الأهلية الناشئة في السودان ضمن أولويات الولايات المتحدة**"، فيما إذا واصلت الولايات المتّحدة دعم جماعة حميدتي، وترك السودان بيد أجهزة الأمن الداخلية؛ فإن روسيا والصين ستنقضّان على الفرصة لرسم مستقبل السودان الجديد والمنطقة بأكملها.

[15] للصين استثمارات ضخمة في السودان في مجال البنية التحتية والصناعات النفطية والتحويلية، فضلًا عن الصادرات الصينية للأسلحة التي تذهب كمّيات كبيرة منها للسوق الإفريقية وفق ما ذكره تقرير صادر عن "**معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام**".

الخاتمة

يشهد التاريخ السوداني نمطين لتدخّل المؤسّسة العسكريّة في السياسيّة: النمط **الأوّل**: تدخّل على خلفيّة إيديولوجيّة واضحة المعالم؛ يساريّة في حالة جعفر النميري ودينية إخوانية في حكم عمر البشير، وفق خطّة معيّنة يسعى الحكّام الجدد إلى تطبيقها بإحكام شديد دون الانفتاح على القوى الداخليّة الأخرى. **النمط الثاني**: تفرضه ضرورة الواقع من أجل إنهاء أوضاع سياسيّة مضطربة راهنيّة أكثر من السعي إلى بناء أوضاع جديدة[16].

وتعبّر الحالة السودانية عن واحد من أكثر نماذج تقاسم السلطة تعقيدًا وتركيبًا على الأقل أفريقيًا. الأمر الذي يجعل من نجاحه في القضاء على الانقسامات الجذرية والعميقة صعبًا للغاية، إذ لم يأت الاشتراك في تقاسم السلطة بين المؤسّسة العسكريّة والقوى المدنيّة من ترتيبات مسبّقة بين الطرفين، بل فرضه واقع يعمل فيه الطرفان بكثير من البراغماتيّة وأحيانًا بنوع من العجلة، الأمر الذي حال دون تقدّم حقيقي نحو المأسّسة والاستدامة.

وخارجيًا يظلّ المتغيّر الأبرز هو عودة الولايات المتّحدة إلى السياسية السودانية. وهذا يفتح المجال أمام ارتهان التوازنات الدّاخليّة السودانيّة لتوجّهات القوى الخارجيّة الكبرى والتي قد تشهد تغيّرات جوهريّة بسبب المصالح الإقليميّة والدوليّة التي يمكن توظيفها من قبل قوى داخليّة في تعزيز مكانتها. إقليميًا من المنتظر أن تواصل السعودية سياسة الحياد الإيجابي مما يجري من أحداث على الضفّة المقابلة للبحر الأحمر عبر استكمال دور الوساطة المتعثرة، نظرًا لعدم وجود مصلحة مباشرة لها في النزاع القائم؛ مستفيدة بذاك من موجات العلاقات الإيجابية مع محيطها العربي (سوريا واليمن)، والإسلامي (إيران وتركيا)، وعن قرب عودة العلاقات الطبيعية بين إيران ومصر، وانعكاس ذلك على المشهد السوداني والمنطقة. ومن المتوقّع بقاء قطر ضمن حدود موقفها المحايد ظاهريًا، مع إبداء نوع من الميل لموقف الجيش، بحكم عوامل إيديولوجية تتعلق بالتوجّهات التقليدية لمؤسسة الجيش السوداني، وتبعيتها تاريخيًا للحركة الإسلامية.

وعليه ففي ظل توازن داخلي صعب مستند إلى تمايزات مناطقية وعرقية ومصلحية، مع دور خارجي نشط يرعى جانبي القتال مع ضعف الآليات المحليّة لتقاسم السلطة وإدارة التسوية بين القوى العسكرية فيما بينهما وبين تلك العسكرية والمدنية، فإن حصول تسوية شاملة تعيد تنشيط العملية السياسية يبدو مستبعدًا. وفي ظلّ الامتيازات الاقتصادية والاستخباراتية والقوة التي يتمتّع بها العسكريون دون السياسيين المدنيين، فمن المتوقع أن يستمر الجيش في ممارسة الضغوط للسيطرة على مقاليد الحكم

[16] تبدو الإطاحة بحكم محمّد البشير في 2019 قريبة من هذا النمط الأخير وما يؤكّد ذلك غياب مشروع سياسي واضحة المعالم في بُعديه الاستراتيجي والتكتيكي، وانفتاح المؤسسة العسكرية المبكّر على الاحتجاجات الاجتماعيّة، وإبدائها استعدادها للالتزام بتقديم السلطة إلى المدنيين وتقديم تنازلات من أجل المشاركة في الحكم كطرف في إدارة المرحلة الانتقاليّة.

في البلاد. ومن غير المرجحّ أن يتخلّى الجيش عن السلطة لصالح المكوّن المدني دون وجود ضمانات. مما يعني أنّ المؤسسة العسكريّة ستستمرّ في فرض هيمنتها على البلاد. وإصرار الجيش على الحسم هو ما أفشل -إلى حدّ الآن- كلّ مساعي الوساطة السعودية الأخيرة بمظلّة أميركية.

لكن بما أن المخاطر من اندلاع حرب أهلية واسعة مرتفعة جدًا فهي خيار غير مرغوب لمعظم القوى الداخلية والخارجية ولذا يبقى هذا الاحتمال ضعيفًا. وعليه يمكن الافتراض أن السودان دخل مرحلة ذات هشاشة أعلى من السابق تتأرجح بين جولات من العنف والهدنة. وستواصل الولايات المتحدة السعي لضبط العنف وإعادة إنجاز تسوية بين القوى العسكرية وإشراك المدنيين في الحكم ضمن رؤيتها لتأهيل السودان بعدما دخل في مسار التطبيع ولتوظيف الوضع السوداني الجديد في سياستها الإفريقية. وقد يستلزم ذلك من واشنطن استخدام أُطر دبلوماسية إقليمية وضغوط مالية ودبلوماسية.

في المقابل من المتوقّع في ظل استمرار الصراع الدموي أن نشهد مزيدًا من تردي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، واهتزاز الأمن والاستقرار لثالث أكبر جغرافيا إفريقية. وينذر تردّي هذه الأوضاع بتفشّي حالة من الفوضى العارمة في منطقة القرن الإفريقي[17]. إضافة إلى ذلك فإن الفشل في احتواء الأزمة سيزيد من تدهور عملية الانتقال الديمقراطي، في مقابل تكريس مرجعية العنف، وتغييب الخيار المدني والدبلوماسية السياسية. يبقى أن المخرج هو سياسي بامتياز من أجل ضمان انتقال آمن وسلس لحكم مدني يبعد الجيش عن عسكرة السلطة. لكن نضوج الحل السياسي يستوجب إما توافقات خارجية كبيرة وإما إدراك كلا الطرفين لحدود العنف بعد تعرّضهما لخسائر جسيمة مرهقة.

[17] مع استمرار تدفّق النازحين والفارين من بؤر التوتّر طلبًا للأمن في الدول المجاورة، وخاصّة مصر وأثيوبيا وجنوب السودان وليبيا وتشاد. بالإضافة إلى ما قد يشكّله ذلك من انتشار حالة الجريمة المنظّمة، وفسح المجال للحركات التكفيرية بالتمدّد وإعادة الانتشار، ما يهدّد المصالح الحيوية للدول المطلّة على البحر الأحمر. ومن شأن الارتفاع المتزايد للتكلفة البشرية والاقتصادية للنزاع، أن يشكل عاملًا محركًا لعدم الاستقرار، ومحرضًا على الهجرة الخارجية والنزوح الداخلي. وتقدّر وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن يبلغ عدد الفارين إلى جنوب السودان وتشاد وحدهما أكثر من ربع مليون مشرّد وجائع.

لائحة المصادر:

- إبراهيم، محمّد: ورقة مقدّمة لبرامج حلّ النزاعات، مركز كارتر، أطلانطا، 1992/1/13 ص 22.

- عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة السودانـي، (خطاب متلفز) الوطنية السودانيّة: بتاريخ 25-10-2021.

- ABDELAZIZ (Khalid) & AWADALLA (Nadine): «Sudan fighting flares but military approves ceasefire extension» Reuters, April 27, 2023.

- CHARAI (Ahmed): «Sudan's Budding Civil War Must Be aU.S. Priority», The National Interest, April 25, 2023.

- Crisis Group, «The Rebels Come to Khartoum: How to Implement Sudan's New Peace Agreement», in Crisis Group Africa Briefing No.168, February23, 2021, pp. 3-7.

- DE WAAL (Alex): «Sudan's Descent Into Chaos What Washington and its Arab Partners Must Do to Stop the 'Shootout'», Foreign Affairs, April 27, 2023.

- FULTON (Adam) & HOLMES (Oliver): «Sudan conflict… Why is there fighting and what is at stake in the region?", The Guardian, April 27, 2023.

- GAVIN (Michelle): «Sudan in Crisis, Council of Foreign Relation», Foreign Affairs, April 20,2023.

- HAGE ALI (Mohanad): «Generals in Their Labyrinth», Carnegie for Middle East, April 28, 2023.

- MALIK (Nesrine): «The seeds of sudan's collapse were sown decades ago», The Guardian, April 19. 2023.

- MAZRUI (Ali), Sudan in Africa: studies presented to the First International Conference sponsored by The Sudan Research Unit 7-12 February 1968, Khartoum University press,1972.

- STIGANT (Susan): «What's Behind the Fighting in Sudan?», United States Institute for Peace, April 20, 2023.

- YAARI (Ehud): «The Fighting in Sudan Threatens Peace Efforts with Israel», The Washington Institute for Near East Policy, April 21, 2023.

أحدث الأعداد السابقة

العدد	العنوان	المؤلف	التاريخ
48	أُفق العلاقات السعودية الأميركية بعد قرار "أوبك بلس" نحو تحالف مشروط؟	علي حسن مراد	كانون الثاني 2023
47	استراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن 2022: نهاية عالم ما بعد الحرب الباردة	حسام مطر	كانون الأول 2022
46	قضية السلاح المتفلّت وآثاره على المجتمع في منطقة بعلبك - الهرمل	زينب زعيتر	كانون الثاني 2022
45	جائحة كورونا وتأثيراتها على القانون تشريعًا وتطبيقًا	محمد طي	أيلول 2021
44	الحرب النفطية 2020 ومستقبل العلاقات الأميركية السعودية	علي حسن مراد	آب 2020
43	الاحتجاجات في الولايات المتحدة الأميركية 2020، أمّة منقسمة ونظام مأزوم	حسام مطر	تموز 2020
42	حركة النهضة، تونس	آمنة رزق	كانون الثاني 2019
41	حروب ترامب التجارية وانعكاساتها الإقليمية والدولية	كامل وزنة	تشرين الأول 2018
40	داعش بعد العراق وسوريا، المآلات والخيارات	محمد محمود مرتضى	شباط 2018
39	واشنطن القرن الحادي والعشرين على خطى أواخر عهد روما القديمة؟ ترامب ليس صاعقة في سماء صافية	سعد محيو	شباط 2018
38	السياسة الخارجية للجماعة الإسلامية في باكستان...البنى والمرتكزات	هادي حسين	آب 2017
37	العلاقات الباكستانية - الصينية، استجابة للتحديات والفرص المشتركة	هادي حسين	حزيران 2017
36	مجتمع المقاومة في العهد التكنوتروني آليات التحصين ومباني التأسيس العولمي	عبد العالي عبدوني	كانون الأول 2016
35	أثر العولمة الاقتصادية على القيم، دراسة في تحولات مجتمع الاستهلاك واتجاهاته	عبد الحليم فضل الله	تشرين الأول 2016
34	العراق، العقدة الاستراتيجية المستعصية متاهات الداخل وحروب الخارج	ياسر عبد الحسين	تشرين الأول 2016
33	المملكة السعودية أجنحة الحكم وسلطة القرار، المخاطر والتحديات	علي حسن مراد	تموز 2016
32	أكراد سوريا: البنية الاجتماعية والخيارات السياسية بعد 2011	نادين محفوظ – سحر سلامة	حزيران 2016
31	المؤشرات الإحصائية المجمّعة للبنان 2010-2014	المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق	آب 2015
30	العقود النفطية اللبنانية "فخ تزايد المديونية"	علي زعيتر	حزيران 2014
29	أميركا اليوم	العميد الياس فرحات	آب 2013
28	الاستراتيجية الأميركية الذكية لمواجهة حزب الله	حسام مطر	آذار 2013

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي :
Baabda 10172010
P.O.Box : 24/47
Beirut - Lebanon